التعاون والترابط ــ كلمة أمام وكالة أنباء أسوشيتد برس

ألقتها السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، في ٣ إبريل ٢٠١٢

صباح الخير. يسعدني أن أكون بينكم اليوم. وأوجه التحية إلى توم كيرلي الذي يغادر منصبه كرئيس ومسؤول تنفيذي أول لوكالة أسوشيتد بريس بعد تاريخ طويل من العمل الصحفي المتميز. وأوجه شكري الحار أيضا إلى كاثلين كارول.

يعلق الصندوق أهمية على الاحتفاظ بحواره المثمر والمنفتح مع كل البلدان الأعضاء، وخاصة الولايات المتحدة ــ صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. وأنتم في وسائل الإعلام تساهمون بدور لا غنى عنه في هذا السياق.

وقد جئت إليكم هذا الصباح برسالة بسيطة: إن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى اقتصاد أمريكي قوي وقيادة أمريكية قوية للاقتصاد.

ولقد رأينا مرارا على مدار القرن الماضي أنه لا غنى عن قيادة الولايات المتحدة ــ فهي قيادة قادرة على جمع كل الأطراف حول قيم مشتركة ورؤية ثابتة للإمكانات البشرية، وكذلك الإمكانات الاقتصادية.

رأَيْنا هذا في ظل "مشروع مارشال" عقب الحرب العالمية الثانية. ورأيناه أثناء الحرب الباردة. ورأيناه في الفترة التي قادت فيها الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي على مدار النصف قرن الماضي.

وكانت النتيجة عالما أكثر رخاء. عالم أكثر سلما. عالم أفضل.

واليوم نقف عند لحظة تاريخية جديدة تستطيع فيها الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأمم الشريكة الأخرى، أن تساعد في قيادة العالم نحو عالم أفضل.

إنها فترة عصيبة. فالاقتصاد العالمي يسعى للخروج من أعمق أزمة عالمية وأثقلها وطأة منذ الكساد الكبير. وفي نفس الوقت، نجد العالم يزداد ضيقا وترابطا كل يوم، أي أن الاضطراب الاقتصادي في أحد البلدان يمكن أن يلمسه الناس في جميع بقاع العالم.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أحدثكم عن ثلاثة أشياء هذا الصباح:

- أولا، حالة الاقتصاد العالمي.
- ثانيا، سبب الحاجة إلي مشاركة الولايات المتحدة بشكل خاص.
- ثالثا، السبب وراء الأهمية البالغة للتعاون العالمي، وسبب اقتناعي بالقيمة الكبيرة التي يتسم بها دور الصندوق على وجه الخصوص.

الاقتصاد العالمي

وسوف أبدأ بالاقتصاد العالمي. من الإنصاف القول بأن الأمور تبدو أفضل مما كانت عليه حتى منذ شهور قليلة. فبإمكاننا رؤية بوادر تبشر بانحسار جليد الأزمة ــ وهي بوادر جديرة بالترحيب بعد شتاء هو الأطول والأقسى على مدار جيل كامل. نرى ذلك في أوروبا، مع ظهور بعض العلامات المشجعة التي تشير إلى التقدم نحو تحقيق الاستقرار المالي. ونراه هنا في الولايات المتحدة، مع ظهور بعض العلامات المشجعة التي تنم عن ازدياد قوة النمو وتشغيل العمالة.

لكننا يجب ألا نتوهم حالة من الأمن الزائف.

فالتعافي الاقتصادي لا يزال على درجة كبيرة من الهشاشة؛ ذلك أن النظام المالي في أوروبا لا يزال واقعا تحت ضغوط حادة، والديون لا تزال شديدة الارتفاع في القطاعين العام والخاص، والبطالة المرتفعة المزمنة تُحدِث توترات في المجتمع، وأسعار النفط الآخذة في الارتفاع يمكن أن تُحْدِث أضرارا جسيمة.

والأمر الحاسم في هذه المرحلة هو أن يستخدم صناع السياسات فترة التقاط الأنفاس لإنجاز المهمة، وليس الانتكاس إلى حالة من التراخي والانعزالية.

ولنتذكر أننا بلغنا هذه المرحلة بفضل إجراءات السياسة الشجاعة، وليس بضربة حظ عمياء. وأعني هنا الإجراءات الجريئة التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى لاستعادة الهدوء، بما فيها الاحتياطي الفيدرالي في هذا البلد والبنك المركزي الأوروبي في أوروبا.

إذن ما الذي ينبغي القيام به لكي نظل في هذا المسار؟ أرى ثلاثة أبعاد عامة في هذا الخصوص.

أولا، *هناك ما يتعلق بالاستقرار*؛ فيتعين ضمان الهدوء على الساحة المالية. وهنا أرحب بما قرره الأوروبيون من تعزيز الحاجز الوقائي المتاح، مما سيساعد على وقف انتقال العدوى. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى دعم الجهود الرامية إلى تقوية الحاجز المالي الوقائي على مستوى العالم والذي ساهمت في تكوينه الزيادة الأخيرة في موارد الصندوق.

وبشكل أعم، نحتاج أيضا إلى قطاع مالي أقوى وأكثر أمانا يقدِّم المصلحة المجتمعية على مكاسبه المالية. ويعني هذا تنظيما أفضل وأكثر تنسيقا. وقد قطعنا شوطا في هذا المسار بالفعل. فأمم العالم، بما فيها الولايات المتحدة، تضافرت لتقوية المعايير العالمية لتنظيم النشاط المصرفي من خلال عملية بازل ٣. ونحتاج حاليا إلى التنفيذ الفعال والمنسق لما تم الاتفاق عليه وتوسيع مساحة الاتفاق على المسائل المعلقة ــ بما في ذلك تنظيم التعامل في المشتقات المالية ونظام الظل المصرفي، والتسوية الفعالة لأوضاع البنوك التي تقوم بعمليات عابرة للحدود.

ثانيا، *هناك ما يتعلق بالنمو*. وما يهم لتحقيق النمو على المدى القصير هو الطلب. لكن علينا ألا نتجاهل جانب العرض أيضا، وخاصة لمواصلة النمو القوي والمطرد.

ويعني تعزيز النمو استخدام السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي، لا سيما مع عدم ظهور بوادر حقيقية للتضخم في الاقتصادات المتقدمة.

ويعني أيضا استخدام سياسة المالية العامة لدعم النشاط الاقتصادي حيثما أمكن ذلك. صحيح أن معظم البلدان يحتاج إلى خفض المديونية بالتدريج، وصحيح أن لا خيار أمام بعض البلدان الخاضعة لضغوط إلا تخفيض العجز اليوم. لكن اندفاع العالم كله نحو التقشف دون تمايز سيسفر عن نتائج معاكسة للمقصود منه، وينبغي اجتناب التسرع في الإجراءات التقشفية حيثما كانت تكاليف الاقتراض منخفضة، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

لكن علينا اجتناب التراخي المفرط أيضا ــ فمجموع الدين العام الأمريكي وصل بالفعل إلى أكثر من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتحتاج الولايات المتحدة إلى دفعة أقوى من أجل إصلاح مواردها العامة في السنوات القادمة، بما في ذلك كبح زيادة الإنفاق على برامج المستحقات وتعبئة المزيد من الإيرادات.

وفي الولايات المتحدة أيضا، يمثل عبء المديونية في قطاع الأسر عائقا أمام تعافي الاقتصاد. وهناك إحصاءات مذهلة في هذا الخصوص ــ فعلى سبيل المثال، يصنف ١,٥ مليون قرض عقاري ضمن فئة القروض التي تأخر سدادها بشدة. ويتعين القيام بجهد أكبر لتخفيف هذا العبء، وأعني بذلك اتخاذ إجراءات للتشجيع على خفض قيم القروض العقارية وتيسير إعادة التمويل ــ وقد اقترحت الإدارة الأمريكية مؤخرا تدابير جديدة لتحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن يساعد تطبيق هذه التدابير بشكل حازم على تجنب عمليات غلق الرهون بتكلفتها الباهظة، وتحسين الموارد المالية لدى قطاع الأسر، وإعطاء دفعة للاستهلاك.

ولنتذكر أن البنوك حصلت على مساعدات حتى تتمكن من تقديم المزيد من القروض؛ وبالمثل، ينبغي مساعدة ملاك المساكن حتى يتمكنوا من زيادة الإنفاق.

ثالثا، *هناك ما يتعلق بالوظائف*. فما من شيء يحقق الثراء كالعمل بمقابل مجزٍ، مما يضع توفير الوظائف في عداد الأولويات. ولدينا اليوم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة حول العالم لا يمكنهم العثور على فرصة عمل، وهو رقم يتضمن ١٣ مليون نسمة هنا في الولايات المتحدة. إنه لأمر مؤلم للغاية أن نرى المأزق الذي أصبح فيه الشباب الباحثون عن فرص العمل في مختلف أنحاء العالم.

ويجب أن يصبح النمو أكثر شمولا أيضا، بحيث يستفيد الجميع عند تحسن الظروف. ويشكل هذا أهمية لكل بلدان العالم، وذلك لأسباب ليس أقلها الآمال والطموحات المرتبطة بالربيع العربي.

عالم من العلاقات المترابطة

وقد يتساءل الأمريكيون: ما الذي يعنينا فيما يدور في بقية أنحاء العالم؟ أليس لدينا مشكلاتنا الخاصة؟

والإجابة بسيطة: ففي عالم اليوم، لا نملك رفاهية البقاء بأذهاننا ضمن حدود حديقتنا الخلفية.

ولنفكر معا في هذه المسألة. ففي الفترة التي كنت أقترب فيها من سن الرشد، كان العالم أكثر بساطة، إذ كانت ظروف معيشتك تعتمد إلى حد كبير على ما يحدث حولك، في مجتمعك المحلي، في بلدك أنت.

لكن الوضع لم يعد كما كان. فاليوم، هناك شبكة كثيفة من العلاقات المترابطة تتخلل كل أنحاء العالم. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد حجم التجارة العالمية بمقدار خمسة أضعاف. وعندما وقعت الأزمة، كانت التدفقات الرأسمالية العالمية قد تجاوزت المستوى المسجل في عام ١٩٩٥ بمقدار ثلاثة أضعاف.

إن الروابط في كل مكان. ولنأخذ كيفية صنع السيارات كمثال بسيط في هذا الخصوص. فالسيارة الحديثة تحتاج إلى أجزاء مختلفة يصل عددها إلى ٤٠ ألف قطعة، وفقدان قطعة واحدة يمكن أن يؤدي إلى توقف سلسلة العرض العالمية. ومن ثم، فحين أصيبت اليابان بزلزال مدمر أدى إلى تعطل بعض القطع، بدأ سيارات "سابربن" الأمريكية تنفد لدى التجار الذين يبيعونها.

وعلى نطاق أوسع، من الإنصاف أن نقول إن قصة الأزمة المالية العالمية هي في الواقع قصة العلاقات العالمية المترابطة.

وربما تكون الولايات المتحدة أكثر البلدان تداخلا في هذه الشبكة العالمية المترابطة، مما يجعلها تؤثر ــ وتتأثر ــ بتطورات الأوضاع في جميع أنحاء العالم.

ويرجع هذا في الأساس إلى سيطرة قطاعها المالي. فتحليلاتنا تشير إلى أن البنوك الأجنبية لديها أصول أمريكية بقيمة ٥,٥ تريليون دولار أمريكي، بينما البنوك الأمريكية لديها أصول أجنبية بقيمة ٢,٥ تريليون دولار أمريكي. هذه الأرقام

كبيرة، وتوضح أن عدوى الأمراض المصرفية يمكن أن تنتقل بسهولة عبر الحدود. وكما رأينا بكل ألم، فإن الأمراض التي تأتي من القطاع المالي يمكن أن تكون أمراضا خبيثة للغاية ــ حيث تترك آثارا كبيرة وفورية وواسعة النطاق.

والولايات المتحدة تتسم باندماجها الشديد في شبكة التجارة العالمية، إذ تمثل معاملاتها التجارية ١١% من المجموع العالمي.

وتتميز هذه الروابط بقوة خاصة مع بلدان أوروبا. فحوالي خُمس الصادرات الأمريكية يذهب إلى أوروبا. وبينما يتركز ثلثا تجارة الاتحاد الأوروبي فيما بين بلدان الاتحاد، نجد أن صادراته إلى الولايات المتحدة تمثل خُمس النسبة الباقية تقريبا.

وقبل وقوع الأزمة، كانت الشركات الأمريكية المسجلة في مؤشر ستاندرد آند بور ٥٠٠ تحقق ٢٠% من أرباحها في أوروبا. وتضم أوروبا خمسا من أفضل عشر أسواق للاستثمار الأمريكي في الخارج. كذلك فإن الشركات الأوروبية في الولايات المتحدة تُشَغِّل حوالي ٣,٥ مليون نسمة.

ومن هنا، فإذا تعثر الاقتصاد الأوروبي، يصبح تعافي الاقتصاد الأمريكي والوظائف الأمريكية في خطر. ولذلك فإن كيفية سير الأمور على المستوى الأوروبي ــ وكذلك على مستوى العالم ــ هي مسألة تعني أمريكا إلى حد كبير.

التعاون وصندوق النقد الدولي

ويقودني هذا إلى نقطة أكبر ــ وهي أن للاندماج مخاطر كبيرة، لكنه يَعِد بمكاسب مجزية كبيرة أيضا. ويمثل توثيق التعاون العالمي في هذا الخصوص مطلبا من أهم المطالب أيضا.

ويعلمنا التاريخ أن الجميع يفوزون حين تواجه الأمم التحديات المشتركة بروح التضامن. وفي المقابل، يخسر الجميع أيضا حين تتنافر الأمم بحدة، ويذهب كل منها في طريقه المختار سعيا لتحقيق منفعته الخاصة.

وكما قال رالف ألدو إميرسون: "السبب وراء افتقار العالم إلى الوحدة، وبقاؤه بين التشرذم والتكدس في تجمعات منفصلة، هو أن الإنسان منقسم على ذاته."

وفي منتصف القرن الماضي، تبدَّى ذلك بوضوح لرجلين من ذوي البصيرة النافذة ــ وهما الأمريكي هاري ديكستر وايت والإنجليزي جون مينارد كينز. وقرر الرجلان بناء عالم أفضل بعد أن شهدا المعاناة والدمار اللذين هيمنا على النصف الأول من القرن ــ حين تنافرت البلدان وعمد بعضها أحيانا إلى تمزيق بعض. وأتحدث هنا عن مؤسسي صندوق النقد الدولي.

والفكرة وراء إنشاء الصندوق كانت بسيطة. فالبلدان إذا تعاونت لما فيه صالحها المشترك وساعد بعضها بعضا وقت الحاجة، سوف تزدهر كلها معا أيضا.

وإذا كانت هذه الفكرة مهمة في عام ١٩٤٤، فهي مهمة بنفس القدر في عالم اليوم.

إذن ما هو صندوق النقد الدولي؟

إنه منتدى اقتصادي واتحاد ائتماني عملاق يتعاون فيه ١٨٧ بلدا عضوا في ظل مهمة واحدة مفوضة إليه ــ هي تحقيق الاستقرار المالي العالمي. ونحن نعمل كقناة يتم من خلالها تجميع الموارد للبلدان الأعضاء وإمدادها بشريان حياة إذا اقتضت الحاجة ذلك.

وقد كان الصندوق منذ البداية مشاركا في العمل الفعلي على الأرض، يساعد بلدانه الأعضاء في التغلب على كل أشكال التحديات، كبيرة وصغيرة.

وحين تشبثت الأمم الأوروبية بمشروع مارشال لتعيد إلى اقتصاداتها الصحة والحيوية بعد حرب مدمرة، كنا حاضرين.

وحين سعت البلدان الإفريقية والآسيوية المستقلة حديثا، تحدوها مشاعر الأمل والتفاؤل، إلى تثبيت أقدامها على المسار الصحيح في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كنا حاضرين.

وحين كانت بلدان أمريكا اللاتينية تجاهد للتحرر من أسر الديون في فترة الثمانينات، كنا حاضرين.

وحين تحطم سور برلين، وبدأت أمم جديدة تخطو فوق الحطام نحو عالم جديد مشرق، ساعية لبناء مؤسساتها من الصفر، كنا حاضرين.

وحين كاد الاقتصاد العالمي أن ينهار منذ ثلاث سنوات فقط، كنا حاضرين.

واليوم، يحتاج العالم إلى الصندوق أكثر من أي وقت مضى. لماذا؟ لأن بإمكاننا توفير دائرة من الحماية تدرأ خطر الاضطرابات العالمية، ومساعدة البلدان على التكيف مع الظروف المتغيرة بأقل قدر من الاضطراب.

لكن القيام بهذه المهمة على نحو فعال في عالم اليوم يتطلب منا المزيد من الموارد. وكما ذكرت من قبل، بما أن الأوروبيين كانوا أول من تحرك لبناء جدار الحماية اللازم لهم، فقد حان الوقت لكي نعمل نحن أيضا على تعزيز ذخيرة الموارد المتوافرة لنا. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة حصص الصندوق إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في السنوات الستين الماضية حين كانت تتراوح بين ٣–٤ أضعاف النسبة الحالية.

وأنتم تعلمون أكثر مني أن هناك تقليدا عظيما في الريف الأمريكي ــ هو تقليد "إقامة الحظائر"، حيث يتكاتف كل الجيران لبناء حظائر للماشية. وكانت هذه الحظائر كبيرة ومكلفة وصعبة الإنشاء، لكنها ضرورية للغاية لأعمال الزراعة. والدرس بسيط: معا يستطيع المجتمع المحلي إنجاز ما يعجز الفرد عن القيام به، ويعود النفع على الجميع. وبنفس هذه الطريقة ينبغي أن نفكر في تجميع مواردنا العالمية.

ويجب أن أشير أيضا إلى أن الصندوق يتيح استثمارا جيدا لجميع البلدان الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. فأموالكم لا تُسحب حتى تظهر الحاجة إليها، وتظل مدرة للفائدة، كما تُستخدم على نحو رشيد ــ ذلك أن برامجنا تقترن دائما بشروط صارمة تضمن كفاءتها.

ولم يحدث قط أن خسر بلد عضو أموالا بالمساهمة في موارد الصندوق ــ وأؤكد لكم أن ذلك لن يتغير مادمت في هذا المنصب.

نقطة أخيرة: مثلما تتحرك "الصفائح التكتونية" في محيط الاقتصاد العالمي ــ حيث يتعاظم باستمرار دور الأسواق الصاعدة الديناميكية كالبرازيل وروسيا والهند والصين ــ تنعكس هذه التغيرات أيضا في صندوق النقد الدولي. فقد وافق بلداننا الأعضاء على إصلاحات لزيادة أنصبة هذه الاقتصادات من حصص العضوية، وأصبح الآن على البلدان الأعضاء أن تنفذ هذه الإصلاحات، ونحن نحثها جميعا على إحراز تقدم في هذا الصدد بحلول موعد الاجتماعات السنوية في أواخر هذا العام.

وحتى مع هذه الإصلاحات، فسوف تحتفظ الولايات المتحدة بدورها القيادي كصاحبة أكبر الحصص في الصندوق.

خاتمة

وأختم حديثي معكم بثلاث خواطر.

أولا أن التعاون يمكن أن يحقق النتيجة المنشودة. فعلى مدار القرن العشرين، رأينا ما يمكن إنجازه حين يتكاتف المجتمع الدولي، وخاصة حين تضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي. ونحن الآن في منعطف آخر يتطلب القيادة الأمريكية للاقتصاد.

ثانيا، أنه في عالم يتسم بأعداد لانهائية من الروابط المتبادلة، يمثل مبدأ التعاون السامي مطلبا ملحا بنفس الدرجة التي كان عليها حين قال جون كينيدي: "لقد جعلتنا الجغرافيا جيرانا، وجعلنا التاريخ أصدقاء، وجعلنا الاقتصاد شركاء، وجعلتنا الضرورة حلفاء." وقد حان الوقت لأن تعاود أمم العالم الوقوف معا في مواجهة تحدٍ اقتصادي جسيم، وبمساهمة الولايات المتحدة كشريك قائد.

ثالثا أن صندوق النقد الدولي قد أنشئ منذ أكثر من نصف قرن لهذا الغرض بالتحديد. فالغرض من وجودنا هو خدمة بلداننا الأعضاء ــ بما فيها الولايات المتحدة.

فساندونا، واستعينوا بنا، واعملوا معنا.

وشكرا